GULF CENTER
FOR HUMAN RIGHTS

اسمع أصواتهم: أوقات للقلق لمدافعي حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة

التقرير السنوي لمركز الخليج لحقوق الإنسان
شباط 2015

"كمدافعين عن حقوق الإنسان انتم مثل البحارة تحاربون الموجات وتشاهدون الريح ... لا تستسلمون وتتخلون عن سفينتكم لأن الرياح تتحرك ضدكم، ما هو مهم أنه لديكم بوصلة وأنتم تعرفون وجهتكم".
(**عبد الهادي الخواجة**، المدافع المعتقل عن حقوق الإنسان والمؤسس المشارك لمركز الخليج لحقوق الإنسان، كانون الأول 2014).

جدول المحتويات

1. الملخص التنفيذي 3
2. تقارير البلدان 9
البحرين 9
إيران 13
العراق 15
الكويت 16
عُمان 18
قطر 19
المملكة العربية السعودية 20
سوريا 23
الإمارات العربية المتحدة 26
اليمن 27
الخاتمة 28

1. الملخص التنفيذي

عن هذا هو التقرير السنوي الثالث لمركز الخليج لحقوق الإنسان، الذي تأسس في عام 2011 من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة. حيث يوثق المركز البيئة التي يعمل فيها المدافعون عن حقوق الإنسان الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، وكذلك في إيران والعراق واليمن و سوريا. في حين أن سوريا لا تعتبر عادة دولة خليجية، إلا أن مركز الخليج يعتقد أنه من الضروري توثيق فظائع حقوق الإنسان المستمرة التي ترتكب على نطاق واسع في بلد مجاور لمنطقة الخليج، ولأن الصراع هناك له آثار إقليمية كبيرة. كما يسلط هذا التقرير الضوء على عمل مركز الخليج لحقوق الإنسان طوال عام 2014 والقضايا الرئيسية التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان من حيث تنفيذ الأنشطة السلمية والمشروعة في مجال حقوق الإنسان.

استمر وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة في التدهور خلال عام 2014. حيث تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان، للاستهداف والمضايقة والاعتقال والاحتجاز والحبس وسوء المعاملة كنتيجة مباشرة لعملهم في مجال حقوق الإنسان. ولا يزال العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في الاعتقال حيث يتعرضون للتعذيب ويتم احتجازهم في ظروف مروعة. بدلا من تقديم الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان العالمية، تستخدم الحكومات في المنطقة قوانين مكافحة الإرهاب الجديدة أو قوانين الجريمة الإلكترونية، فضلا عن زيادة التعاون بين دول الخليج، لتقييد عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

أنشطة مركز الخليج لحقوق الانسان:

في عام 2014، أصدر مركز الخليج 138 نداءً متعلقاً باكثر من 200 مدافع عن حقوق الإنسان في الدول العشرة التي يعمل بها. ونشر خمسة تقارير بما فيها التقرير السنوي. وفي شهر كانون الثاني، نشر المركز تقريرا عن التعذيب في عُمان بعد بعثة إلى البلاد في شهر تشرين الأول عام 2013. وخلال عام 2014، قام المركز بمهمات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران والعراق. حيث تم نشر تقرير بعثة الكويت في شهر اذار حول القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع والبيئة التي يعمل في ظلها المدافعون عن حقوق الإنسان. في شهر كانون الأول، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقرير البعثة حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في كردستان العراق الذي بيّن الوضع الغير مستقر لمنظمات المجتمع المدني، وحقوق الأقليات، والقيود المفروضة على حرية التعبير.

قدم مركز الخليج لحقوق الإنسان أيضا دعماً مباشراً للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك منحاً إلى 21 مدافع عن حقوق الإنسان. كما درب المركز أكثر من 120 مدافعاً عن حقوق الإنسان، حول مواضيع الأمن الرقمي، والأمن بشكل عام، واستخدام آليات الأمم المتحدة، واستخدام وسائل الاعلام الاجتماعية من أجل تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، والتعامل

السليم مع الضغط، وآليات التحقيق وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وأدار مركز الخليج لحقوق الإنسان ورش عمل مختلفة على مدار السنة من بينها ورش نُظمت في لبنان والعراق وإيران وتركيا ومصر. فمنذ عام 2011، شارك 350 مدافعاً عن حقوق الإنسان في ورشات العمل التي أدارها مركز الخليج لحقوق الإنسان.

إن مركز الخليج لحقوق الإنسان عضو في العديد من الشبكات التي تشمل المنظمات الرائدة في مجال حقوق الإنسان. كما يعمل بشكل وثيق وبالتعاون مع المنظمات الرئيسية لحقوق الإنسان التي تعمل في منطقة الخليج. إن الهدف من هذه الشبكات والتعاون هو تنسيق الجهود من أجل تعزيز الدعوة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر في المنطقة.

لقد حضر موظفو وممثلو المركز المؤتمرات والاجتماعات الدولية، بما في ذلك تلك التي تنظمها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من المؤسسات. حيث تم عقد العديد من اجتماعات المناصرة مع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في دول الخليج وتشجيعهم على ممارسة المزيد من الضغوط على السلطات في المنطقة. كما نظم المركز العديد من اللقاءات مع مختلف آليات الأمم المتحدة، مثل مجموعات العمل والمقررين الخاصين لاطلاعهم على الحالات الأخيرة من المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر في المنطقة.

في شهر حزيران عام 2014، نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة هيومن رايتس ووتش والخدمة الدولية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، لقاءً جانبياً في الدورة 26 لمجلس حقوق الإنسان لإطلاق تقرير جديد حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في الكويت، ولمناقشة الوضع الذي يعمل فيه المجتمع المدني في قطر وكيف يمكن زيادة تفعيل آليات مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من الانتقام.

وفي شهر أيلول، نظم المركز مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين والجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية وحملة قيادة النساء واللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات، لقاء جانبي في الدورة ال27 لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الذي سلط الضوء على حملة قيادة المرأة في المملكة العربية السعودية، ومرة أخرى أشار إلى حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في الكويت. كما أطلق رسميا تقريره بعنوان "مفوضية حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان ودول الخليج: تحليل الإجراءات المتخذة منذ عام 2011. حيث درس التقرير الإجراءات التي اتخذتها آليات الأمم المتحدة منذ عام 2011 فيما يتعلق بالدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ومنها التصريحات، وإصدار البيانات الصحفية، وزيارات الدول، والتحركات التي قامت بها الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات وكذلك المناقشات التي دارت في مجلس حقوق الإنسان.

في شهر تشرين الثاني عام 2014، كان مركز الخليج لحقوق الإنسان من بين ست منظمات غير حكومية بارزة لحقوق الإنسان عقدت مناقشة في واشنطن، حول انتهاكات حقوق الإنسان في دول الخليج التي هي شريكة للولايات المتحدة في الحرب ضد الدولة الإسلامية. "تجريم المعارضة في البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة" سيضع التركيز على الدول التي تسجن بشكل روتيني أولئك الذين ينادون بالإصلاح الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، في حين تتجاهل أو تشجع الذين يروجون للعنف والطائفية. لقد تم تنظيم هذا الحدث من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان بالشراكة مع أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة حقوق الإنسان أولا، ومشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين.

وتابع مركز الخليج لحقوق الإنسان استخدام ما يسمى قوانين "مكافحة الإرهاب" لاضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان في جميع أنحاء منطقة الخليج، بما في ذلك البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. على سبيل المثال، تمت الموافقة على قانون مكافحة الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر آب 2014 والذي يتضمن تسميات لبعض الجرائم بوصفها إرهابية حتى من دون اثبات وجود صلة للعنف، وقد تم بالفعل استخدامه لإدانة مدافع عن حقوق الإنسان. هذه القوانين يمكن أن تستخدم لإسكات وسجن المحتجين السلميين المؤيدين للديمقراطية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وتشمل التطورات المقلقة الأخرى في المنطقة زيادة التعاون بين دول الخليج بحيث يمكن لبلدان مجلس التعاون الخليجي القبض على أي مواطن خليجي يواجه التهم. انضم مركز الخليج لحقوق الإنسان أيضا إلى غيره من منظمات حقوق الإنسان الوطنية والعالمية في أيلول احتجاجا على مشروع النظام الأساسي الذي وضعته جامعة الدول العربية لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان. فبوضعها الحالي، لا تسمح المحكمة للأفراد برفع قضايا إلى المحكمة، إلا لدول الأعضاء. حيث جاء في البيان" ان الهدف الأساسي من إنشاء محكمة إقليمية لحقوق الإنسان هو ضمان وصول الأفراد إلى العدالة وضمان حقوقهم لألية إنصاف فعالة والتعويض عن الانتهاكات".

ملخص البلدان:

وفيما يلي تلخيص النتائج التي توصل إليها مركز الخليج لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالبلدان في نطاق عمله:

البحرين

لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين يتعرضون للترهيب والمضايقة القضائية والاعتقال والاحتجاز والأحكام الطويلة بالسجن. ويجري تقييد حرية التعبير على نحو متزايد

ويُستهدف النشطاء على الانترنت ونشطاء حقوق المرأة. وقد تم تجاهل توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق من قبل السلطات، وكذلك نداءات الأمم المتحدة لإطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين بتهم ملفقة. في عام 2014، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان العديد من الطعون والتحديثات حول قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، بما فيهم موظفي ومؤسسي المركز (**مريم** و**عبد الهادي الخواجة** و**نبيل رجب**)، الذين سجنوا في عام 2014. وتم بعث رسائل مفتوحة مشتركة إلى الملك حمد حول تعذيب نشطاء حقوق الإنسان المحتجزين وإلى أمين الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث الذي تم تعيينه حديثاً تدعو إلى تحول في سياسة المملكة المتحدة تجاه البحرين.

إيران

لم تتحق الآمال حول تأمين بيئة أفضل للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في أعقاب انتخاب الرئيس حسن روحاني في عام 2014. وتم توثيق الاستئناف في قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في مجال حقوق المرأة على وجه الخصوص، الذين ما زالوا يتعرضون للمضايقة القضائية، والعنف والسجن بسبب سعيهم إلى تعزيز حقوق الإنسان في إيران. وهناك عدد من الحالات التي تتمحور حول اعتقال العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيين احتجاجا على عدم اتخاذ إجراءات في حالات النساء اللواتي تعرضن للهجوم بالحمض. وكانت المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان والمحامية **نسرين سوتوده** من بين المعتقلين. كما واصلت إيران اتجاهها في سجن الصحفيين. وفقا للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حرية وسائل الإعلام، فإن إيران لا زالت واحدة من البلدان التي لديها أكبر عدد من الصحفيين المسجونين في العالم.

العراق

تفاقم الصراع في العراق خلال عام 2014، وتدهورت حالة حقوق الإنسان كما نفذت الهجمات على المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية. وفرضت مزيدا من القيود على حرية التعبير من قبل الحكومة، حيث استمر المدافعون عن حقوق الإنسان والإعلاميون في القيام بعملهم تحت التهديد بالاعتقال والترهيب وحتى الموت. ووثق مركز الخليج لحقوق الإنسان مقتل صحفي من قبل مسؤول في الدولة والإعدام العلني الصادم لمحامية ومدافعة عن حقوق الإنسان للمرأة على يد الدولة الإسلامية أو دولة العراق الإسلامية و آل الشام (داعش). ونشر المركز تقريراً حول بيئة حقوق الإنسان المتدهورة في كردستان العراقية وفرض قيود على حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام في أعقاب بعثة إلى المنطقة.

الكويت

كانت القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير والتجمع وعدم منح حقوق للمجتمع البدون الملامح الرئيسية لحالة حقوق الإنسان في الكويت في عام 2014. وأصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان النداءات والتحديثات المتعلقة باعتقال المراقبين للاحتجاجات السلمية، وسوء المعاملة في الاحتجاز، والمحاكمات الجائرة بشكل صارخ بحق الناشطين في مجال حقوق الإنسان. وتم نشر في شهر نيسان تقرير البعثة الذي يوثق القيود المتزايدة على الحق في حرية التعبير والمحنة المستمرة للشعب البدون.

عُمان

في عام 2014، قيدت السلطات العمانية الحق في حرية التجمع باستخدام القوة المفرطة لتفريق المظاهرات وحرية التعبير كما استمر تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والمدونين والإعلاميين للاستهداف. ولم يتم تنفيذ العفو الصادر للناشطين المعتقلين، مع بقاء العديد من الناشطين في السجن مع نهاية عام 2014. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يواصلون العمل في ظل الخوف من الاعتقال والترهيب. ونشر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءات متعلقة بالاعتقال الانفرادي والمضايقة القضائية والاعتقالات وسوء المعاملة ضد النشطاء. في شهر آذار، أطلق المركز تقريرا حول بعثته إلى البلاد في عام 2013، يوثق أعمال التعذيب التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان.

قطر

بقيت القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع الملامح الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان في قطر. حيث يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان السجن لمدة طويلة بتهم ملفقة نتيجة التعبير عن آرائهم. وقد سنت تشريعات مكافحة الجريمة الالكترونية في أيلول عام 2014، الأمر الذي يشكل تهديد إضافي لتقييد حرية التعبير، ويخشى من أنه قد وظّف لمحاولة إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان وإعاقة عملهم. بالإضافة إلى إصدار النداءات، قدم مركز الخليج لحقوق الإنسان طلباً إلى المراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة في قطر خلال عام 2014 منوهاً إلى حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد.

المملكة العربية السعودية

إن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية أمراً بالغ الأهمية. ولا يزال الكثيرون رهن الاعتقال بتهم ملفقة حيث يتم تعذيبهم وتعريضهم لظروف غير إنسانية. ولا يزال الحق في حرية التعبير منتهك للذين يعبرون عن آرائهم على الانترنت أو من خلال وسائل الإعلام الأخرى، ويواجهون التهديدات والاعتقال والمحاكمات والمضايقات نتيجة لذلك. ويتم تطبيق قانون مكافحة الجريمة الالكترونية الذي تم اعتماده في عام 2013 بصورة تعسفية ضد

الناشطين في مجال حقوق الإنسان. ففي قضية اشعلت الغضب في جميع أنحاء العالم، حكم على المدافع عن حقوق الإنسان رائف بدوي بالسجن لمدة 10 سنوات و 1000 جلدة بعد احتجازه لمدة سنتين تقريبا لارتباطه في إنشاء موقع نقدي على شبكة الانترنت ودعواته للإصلاحات في المملكة. كما أن المرأة لا تزال مواطنة من الدرجة الثانية، وتلك الدعوة إلى المساواة في الحقوق، بما في ذلك الحق في قيادة السيارة، قمعت بلا هوادة من قبل السلطات، حيث كان السجن من بين الأساليب المستخدمة.

سوريا

خلال عام 2014، تفاقم الصراع في سوريا مما أدى إلى زعزعة الاستقرار في البيئة التي يعمل في ظلها الناشطين في مجال حقوق الإنسان. وصدرت النداءات بعد إلقاء القبض على المدافعين عن حقوق الإنسان وتعرضهم للمضايقات وبسبب القيود المفروضة على حرية التعبير. ولا زال المدافعون عن حقوق الإنسان، بما فيهم أعضاء المركز السوري للإعلام وحرية التعبير ودوما أربعة، رهن الاعتقال على الرغم من دعوات الأمم المتحدة إلى الإفراج عنهم فورا، كما يستمر تعرضهم لسوء المعاملة ومضايقة أسرهم.

الأمارات العربية المتحدة

شهد عام 2014 استمراراً في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وفرض القيود على الحق في حرية التعبير والتجمع في دولة الإمارات العربية المتحدة. وألقي القبض على نشطاء الانترنت وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لفترات طويلة. وتم بالفعل استخدام قانون مكافحة الإرهاب الصادر في آب 2014 ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ويخشى استخدام هذا التشريع بشكل متزايد كأداة لعرقلة عملهم. ولا يزال الكثيرون من السجناء السياسيين المعروفين باسم الإمارات العربية المتحدة94 في الاحتجاز، كما تتعرض أسرهم للمضايقة. وبموجب القانون الجديد لمكافحة الإرهاب، تم سجن المدافع عن حقوق الإنسان أسامة النجار لمدة ثلاث سنوات لدعوته للإفراج عن والده، أحد أفراد الإمارات العربية المتحدة94، الذي إدعى بأنه تعرض للتعذيب في السجن. وتم حظر المحامية البريطانية التي تم إرسالها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان من دخول البلاد مدى الحياة.

اليمن

تم الرد على ممارسة الحق في حرية التعبير بالتهديدات والعنف والاعتقال والتشهير طوال عام 2014. حيث يذهب المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون إلى عملهم في ظل بيئة خطرة للغاية، حيث تحاول السلطات الحكومية وكذلك المعارضين إسكاتهم وتعيق عملهم. كان التركيز الرئيسي في نداءات مركز الخليج لحقوق الإنسان حول اليمن في عام 2014 على القيود المفروضة على حرية التعبير والعواقب التي يواجهها أولئك الذين يمارسون هذا الحق بصورة مشروعة.

2. تقارير البلدان

البحرين

لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون الاستهداف، الاعتقال، سوء المعاملة، والقمع، مع استمرار الاضطراب السياسي واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد. ولغاية الآن، لم تنفذ التوصيات الرئيسية لتقرير الجنة المستقلة لتقصي الحقائق في البحرين لعام 2011، على الرغم من الوعود المتكررة التي قدمتها السلطات لحلفائها وللأمم المتحدة، والتي شملت العديد من التوصيات في مجال حقوق الإنسان في الاستعراض الدوري الشامل في عام 2012.

في شهر كانون الثاني عام 2014، أصدر مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان نداء للإفراج عن **نبيل رجب**، رئيس مركز البحرين ونائب الأمين العام للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بعد رفض طلب الإفراج المبكر عنه. وأطلق سراحه في ايار. وتعرض هو وأسرته لمضايقات أثناء سفرهم في تموز عام 2014. وكان قد اعتقل مرة أخرى في تشرين الأول 2014، حيث تم اتهامه بإهانة وزارة الداخلية وقوات دفاع البحرين على موقع تويتر. وذلك بعد عودته بيوم من جولة مناصرة في أوروبا، حيث تحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، وتحدث إلى البرلمان الأوروبي في بروكسل، وزار وزارات الخارجية في جميع أنحاء أوروبا. وقد أطلق سراحه بكفالة بتاريخ 2 تشرين الثاني، ثم حكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر في كانون الثاني عام 2015، وينتظر الاستئناف في شهر شباط 2015. لقد اعتقل واحتجز رجب في مناسبات عديدة في الماضي، وعانى من التعذيب على أيدي السلطات كنتيجة مباشرة لعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان. صدرت نداءات تتعلق بقضيته طوال شهر تشرين الأول، حيث دعت أكثر من 100 منظمة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنه في بيان نشر بتاريخ 9 تشرين الأول.

صادف شهر نيسان 2014 الذكرى الثالثة لاعتقال المدافع عن حقوق الإنسان، ومؤسس مركز الخليج لحقوق الإنسان والرئيس السابق لمركز البحرين **عبد الهادي الخواجة**. ودعى مركز الخليج لحقوق الإنسان جنبا إلى جنب منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية إلى الإفراج الفوري عنه دون قيد أو شرط. وفي شهر أيلول من عام 2012، استنتج فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أنه طوال مدة اعتقال واحتجاز ومحاكمة الخواجه "انتهكت الحكومة العديد من المعايير الدولية للحق في محاكمة عادلة". وخلصت لجنة تقصي الحقائق كذلك أن الخواجة تعرض للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية خلال اعتقاله واحتجازه. على الرغم من ذلك، لا يزال رهن الاعتقال في سجن جو.

في شهر أيار عام 2014، أيدت محكمة الاستئناف حكما بالسجن لمدة 15 عاما ضد المدافع عن حقوق الإنسان وعضو مجلس إدارة جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان **ناجي فتيل** بتهم "تأسيس جماعة إرهابية بغرض تكدير صفو الأمن العام، وتعطيل الدستور والقانون، ومنع المؤسسات العامة والسلطات من أداء واجباتها، الاعتداء على الحقوق العامة والشخصية، والإضرار بالوحدة الوطنية". واستند الحكم فقط على الاعترافات المنتزعة بالإكراه التي تؤخذ تحت التعذيب، ولم يتم التحقيق بدقة ونزاهة في مزاعم التعذيب الذي تعرض له المدافع أثناء احتجازه. حيث كان رهن الاحتجاز منذ 2 أيار 2013.

بتاريخ 24 آب 2014، أعلن **عبد الهادي الخواجة** إضراباً مفتوحاً عن الطعام "احتجاجا على استمرار الاعتقال والاحتجاز التعسفي". ورفض جميع الأطعمة والسوائل باستثناء المياه، كما رفض ادخال الفيتامينات عبر الوريد أثناء إضرابه عن الطعام. وأنهى إضرابه عن الطعام بعد 30 يوما بتاريخ 23 أيلول 2014، خوفا على صحة غيره من المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين الذين كانوا في إضراب عن الطعام معه. لقد قام مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان بحثه على وقف الإضراب عن الطعام في رسالة نشرت بتاريخ 16 ايلول. وعلى الرغم من إنهاء إضرابه عن الطعام، إلا أنه أعلن أن "هذا لن يكون الإضراب الأخير عن الطعام طالما استمر الاعتقال التعسفي". وفي 1 أيلول 2014، أعلن **ناجي فتيل** بدء إضراب عن الطعام جنبا إلى جنب مع أكثر من 30 سجينا آخرين في سجن جو، بما فيهم **أحمد عباس**، وهو عضو آخر مسجون من جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان تضامنا مع الخواجة. وصدر نداء حول قضية فتيل بتاريخ 1 أيلول بالاشتراك مع مركز البحرين، حيث تم فيه التحدث عن قضيته وتفاصيل إساءة معاملته من قبل السلطات والتي تشتمل على مزاعم تعذيب شديد، ووضعه في الحبس الانفرادي، وعدم حصوله على الرعاية الطبية اللازمة.

بتاريخ 9 حزيران 2014، وقبل الدورة 26 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قامت عشر منظمات تعمل في مجال حرية التعبير وحقوق الإنسان، بما فيها مركز الخليج لحقوق الإنسان، بتجديد دعوتها للإفراج عن الصحفيين البحرينيين **حسين حبيل** و**قاسم زين الدين** المعتقلين منذ صيف عام 2013. حيث كلاهما كانا ينتقدان في تقاريرهم الحكومة البحرينية، كما قاما بتغطية احتجاجات لوسائل الإعلام المحلية والدولية، وكتبا حول قضايا حقوق الإنسان. وتشمل التهم الموجهة إليهما الدعوة لتجمع غير قانوني والتحريض على كراهية النظام وسوء استخدام وسائل الاعلام الاجتماعية. وتم أيضاً ألقاء القبض على المدون **محمد حسن** أيضا ولكن أفرج عنه في وقت لاحق بكفالة وقام بالفرار من البلاد.

وفي الشهر نفسه، أصدرت 46 دولة بياناً مشتركاً في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة معبرةً عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، بما في ذلك الأحكام الطويلة بسبب ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ وعدم وجود ضمانات كافية للمحاكمة العادلة؛ وقمع المظاهرات؛ واستمرار مضايقة وحبس الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم في حرية الرأي والتعبير؛ وسوء المعاملة والتعذيب في مراكز الاحتجاز؛ والحرمان

التعسفي من الجنسية دون مراعاة الأصول القانونية وعدم كفاية المساءلة في انتهاكات حقوق الإنسان.

بتاريخ 1 تموز، اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان **الدكتور سعيد آلسامحيجي** من منزله لقضاء عقوبة بالسجن لمدة عام بتهمة "إهانة الملك". حيث ان الاهانة المزعومة وقعت في جنازة أحد المحتجين الشباب الذين لقوا حتفهم نتيجة لاستخدام القوة المفرطة من قبل السلطات البحرينية حيث قام الناشط في مجال حقوق الإنسان بإلقاء خطابا.

في شهر تموز، انضم مركز البحرين ومركز الخليج لحقوق الإنسان إلى 29 منظمة لإرسال رسالة إلى أمين الدولة لشؤون الخارجية والكومنولث، فيليب هاموند الذي تم تعيينه حديثاً، وقاموا بحثه على عمل تحول في السياسة البريطانية تجاه الوضع في البحرين.

بتاريخ 26 آب 2014، كتب مركز الخليج الإنسان بالاشتراك مع 12 منظمة أخرى لحقوق الإنسان إلى ملك البحرين حمد حول ضحايا التعذيب. وحثت الرسالة حكومة البحرين على الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية بإعادة تأهيل ضحايا التعذيب من الناحية البدنية والنفسية، وعلى وجه الخصوص السماح وتسهيل إجراء تقييم مستقل للاحتياجات العلاجية لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لسوء المعاملة أثناء احتجازهم من قبل السلطات البحرينية، وهو ما أكدته النتائج التي توصلت إليها لجنة تقصي الحقائق. كما دعت حكومة البحرين على تحمل مسؤولية جميع ضحايا التعذيب وسوء المعاملة وحقهم في التعويض وذلك تماشيا مع التزامات البحرين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. حيث تنص المادة 14 على " تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصاف من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن".

في شهر تشرين الأول 2012، قامت لجنة مناهضة التعذيب - وهي هيئة من الخبراء الدوليين المستقلين الذين يقومون بمراجعة امتثال الدول الأطراف لاتفاقية مناهضة التعذيب - بأصدار تعليق عام على المادة 14، مشيرةً إلى أن مصطلح "الإنصاف" في المادة 14 يشمل مفاهيم "الانتصاف الفعال" و"التعويض"، وينطوي على رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار. ودعت السلطات إلى إعطاء الأولوية كمسألة ملحة إلى 13 حالة معينة من المعتقلين السياسيين التي حددتها لجنة تقصي الحقائق على أنهم تعرضوا لـ"نمط من سوء المعاملة بشكل ملحوظ" أثناء الاحتجاز وجددت الدعوات لإطلاق سراحهم و جميع المحتجزين ظلما، وهم: **حسن مشيمع، إبراهيم شريف، والدكتور عبد الجليل السنكيس، عبد الوهاب حسين، الشيخ سعيد ميرزا أحمد النوري، الشيخ عبد الهادي عبد الله المخدور، محمد حسن جواد، محمد رضا إسماعيل، الشيخ عبد الجليل المقداد، صلاح عبد الله الخواجة، الشيخ محمد حبيب المقداد، ميرزا آل محروس** و**عبد الهادي الخواجة**.

بتاريخ 4 أيلول، اجتمع مركز الخليج لحقوق الإنسان مع وزير الخارجية الدنماركي مارتن ليدجارد مع منظمة العفو الدولية، ومركز البحرين، وهيومان رايتس ووتش، والدعم الدولي لوسائل الإعلام وبن الدولية. وأبدت المنظمات خلال الجلسة مخاوفها فيما يتعلق بصحة عبد الهادي الخواجة الذي يحمل جنسية مزدوجة لمملكة البحرين والدنمارك واطلعتهم على أحدث المعلومات حول حالته. أما الوزير فقد عبر عن مخاوفه المشتركة، وأعرب عن التزامه الشخصي القوي ببذل كل جهد ممكن لضمان الإفراج عن الخواجة فورا لأسباب إنسانية.

بتاريخ 18 أيلول، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً حول قضية **غادة جمشير**، بعد اعتقالها بتاريخ 15 ايلول. وصدر أمر اعتقال لمدة سبعة أيام ضدها بعد أن تم استجوابها من قبل مديرية التحقيقات الجنائية بتاريخ 9 أيلول 2014، وذلك بناءً على نشرها بعد التغريدات على تويتر حول الفساد في مستشفى الملك حمد الجامعي. تشغل جمشير منصب رئيسة لجنة العريضة النسائية، وهي شبكة من النساء البحرينيات المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يطلقن حملة لتدوين قوانين الأسرة في البحرين وإصلاحها. لقد تم حظرها على نحو فعال من وسائل الإعلام الوطنية لمملكة البحرين. وتم حظر مدونتها في البحرين منذ عام 2009 على الأقل.

بتاريخ 29 تشرين الثاني، اليوم العالمي للمدافعات عن المرأة حقوق الإنسان، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً آخر مع مركز البحرين حول قضية **غادة جمشير** التي اعتقلت مرة أخرى بعد ساعات فقط الأفراج عنها بعد قضائها عشرة أسابيع في السجن. وبحسب ما ورد، فقد وجه ضدها تهمة ملفقة متعلقة بهجوم مزعوم من قبلها على ضابط شرطة في أيلول، لكن لم يتم إبلاغها في القضية من قبل. حيث يجسد ذلك مثالاً آخراً على استخدام السلطات للمضايقات القضائية لعرقلة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

بتاريخ 28 تشرين الأول 2014، قامت 40 منظمة بما فيها مركزالخليج لحقوق الإنسان بدعوة المجتمع الدولي إلى الإدانة العلنية للحملة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون المضايقات والسجن والنفي القصري بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم المعترف بها دوليا في حرية التعبير والتجمع في البحرين، قبل الانتخابات بتاريخ 22 تشرين الثاني. حيث تم مقاطعة الانتخابات من قبل المعارضة ورفضت من قبل معظم المواطنين بوصفها مهزلة.

لم تتزايد الهجمات من حيث تكرارها وشدتها ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية التعبير من قبل الحكومة البحرينية فقط، ولكن تمتعت بالدعم العلني من النخبة الحاكمة. فبتاريخ 3 أيلول 2014، قال الملك حمد بن عيسى آل خليفة انه سيحارب "الاستخدام الغير مشروع" للإعلام الاجتماعي من خلال الوسائل القانونية. لقد وثق مركز البحرين 16 حالة تم خلالها سجن الأفراد في عام 2014 بسبب نشر بيانات على منصات وسائل الإعلام الاجتماعية، ولا سيما على تويتر وإينستاجرام.

بتاريخ 2 تشرين الثاني، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً يسلّط الضوء على محنة المدافعات عن حقوق الإنسان في البحرين. وعلى وجه الخصوص أثيرت مخاوف بشأن صحة المدافعات المعتقلات عن حقوق الإنسان، بما فيهن **زينب الخواجة** وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان وابنة عبد الهادي الخواجة، التي كانت حاملا أثناء الاحتجاز، والمتظاهرة المسجونة **زهراء الشيخ** وطفلها البالغ من العمر ستة أشهر والذي يحتاج إلى عناية طبية خاصة. واتهمت الشيخ بالتجمع الغير قانوني، واعتقلت عدة مرات في انتهاك لحقها في حرية التجمع.

زينب الخواجة، التي أنجبت ابنتها بشهر تشرين الثاني من عام 2014، تعرضت لمضايقات قضائية مستمرة في عام 2014 بسبب مواصلتها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البحرين، فضلا عن دعوتها للإفراج عن والدها. في شهر كانون الثاني، حكم عليها بالسجن ثلاث سنوات وغرامة قيمتها حوالي 8,000 دولار أمريكي بسبب تمزيق صورة للعاهل البحريني. في حين تم إطلاق سراحها بكفالة حتى انتظار البت في استئنافها المقرر في شهر حزيران في عام 2015، إلا أنه قد يتم القبض عليها في أي وقت بسبب صدرو حكم بالسجن عليها لتهم أخرى. هذه التهم مرتبطة بـ "إهانة موظف عمومي" و "تدمير الممتلكات العامة" و "التعدي على ممتلكات الغير"، وذلك خلال محاولتها الحصول على معلومات بشأن والدها الذي كان مضرباً عن الطعام في سجن جو. في شهر شباط من عام 2014، حاولت السلطات افتعال اتهامات جديدة ضدها أثناء احتجازها. وتم سجنها منذ 27 شباط 2013، بتهم تتعلق بالاحتجاج السلمي، حيث أصدرت المحكمة الجنائية ضدها حكما غيابياً بالسجن لمدة أربعة أشهر جديدة في كانون الثاني عام 2014.

بتاريخ 1 كانون الأول، تم الحكم على **مريم الخواجة**، مديرة المناصرة في مركز الخليج لحقوق الإنسان وابنة عبد الهادي الخواجة بالسجن لمدة سنة بتهمة ملفقة تتعلق باعتداء مزعوم على شرطيتين برتبة ملازم في مطار البحرين الدولي. بتاريخ 30 آب، جاءت إلى البحرين لزيارة والدها الذي كان مضرباً عن الطعام، حيث تم توقيفها واعتقالها بعد نزولها من الطائرة. وتم مصادرة جواز سفرها الدنماركي ولم يسمح لها بالتواصل مع عائلتها أو مع محام لمدة 13 ساعة. تم استجوابها بتهمة ملفقة حول "الاعتداء والضرب على موظفين عموميين أثناء أدائهم للواجب الرسمي". وأفرج عنها بتاريخ 18 أيلول وغادرت البلاد.

بتاريخ 27 كانون الأول 2014، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان رسالة كتبت بواسطة **عبد الهادي الخواجة**. حيث شجع فيها المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد على مواصلة عملهم، قائلا "كمدافعين عن حقوق الإنسان انتم مثل البحارة تحاربون الموجات وتشاهدون الريح ... لا تستسلمون وتتخلون عن سفينتكم لأن الرياح تتحرك ضدكم، ما هو مهم أنه لديكم بوصلة وأنتم تعرفون وجهتكم".

إيران

شارك الملايين من الايرانيين في الانتخابات الرئاسية والمحلية في حزيران عام 2013، وتأملوا بالانخراط الايجابي مع المجتمع الدولي بانتخاب من نصب نفسه بالمعتدل حسن روحاني للرئاسة في عام 2013. ولكن في نهاية عام 2014، بقيت الفجوة المحلية بين المحافظين والإصلاحيين عميقة وحالة حقوق الإنسان مزرية.

بعد انتخاب الرئيس روحاني، أطلق سراح بعض السجناء السياسيين، ولكن لا يزال الكثير من نشطاء المجتمع المدني في السجن بتهم سياسية. إن السجناء، خاصة المعتقلين بتهم ذات دوافع سياسية، يخضعون لسوء المعاملة من قبل السلطات. ولا تزال المرأة الإيرانية والناشطين في مجال حقوق المرأة يعانين من التمييز.

شهد عام 2014، اعتقال الصحفيين المستقلين والزوجين **جيسون رازيان ويقينة صالحي**، بعد الغارة التي شنتها قوات الأمن في ليلة 22 تموز 2014. وخلال الغارة تمت مصادرة ممتلكاتهما الشخصية بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر المحمولة والكتب. تم إطلاق سراح صالحي، التي تقدم تقاريرها لصحيفة اماراتية "ذا ناشونال" دون تهم بتاريخ 6 تشرين الأول 2014. أما جيسون ، الذي يكتب لصحيفة واشنطن بوست، لا زال رهن الاعتقال. كلاهما كان يكتب التقارير حول إيران، وحاصلان على تراخيص من وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيرانية التي أعطت لهما حقوق كاملة للعمل كصحفيين داخل إيران.

بتاريخ 22 تشرين الأول 2014، شارك أكثر من 1,000 ناشط في احتجاجات ضد هجمات الحمض بحق النساء في إيران. وانتهت الاحتجاجات التي وقعت أمام البرلمان الإيراني في طهران ومجمع قضاء أصفهان بعد استخدام العنف المفرط من قبل السلطات. وفرقت السلطات المتظاهرين السلميين بالغاز المسيل للدموع، وتعرضوا للضرب وتم اعتقال البعض. في حين أن المصورين الصحفيين الذين كانوا حاضرين عانوا أيضا من الاعتداءات الجسدية، وتم مصادرة كاميراتهم.

بعد يوم واحد من الاحتجاجات، تم اعتقال **آريا جعفري**، وهو مصور صحفي يعمل بالقطعة لوكالة أنباء الطلبة الإيرانية من قبل الحرس الثوري في منزله. وقد أطلق سراحه بكفالة بتاريخ 3 تشرين الثاني. أما **مهدية جولرو**، وهي طالبة وناشطة في حقوق الإنسان للمرأة وكذلك عضوة في مجلس الدفاع عن حقوق التعليم، اعتقلت بعد مداهمة منزلها بعد مشاركتها في الاحتجاجات. وتم أيضاً اعتقال عدد من النشطاء البارزين، بما فيهم المدافعة عن حقوق الإنسان والمحامية **نسرين سوتوده**، وأفرج عنهم في تشرين الأول بعد ما بين سبعة و 48 ساعة.

نسرين سوتوده، فضلا عن مشاركتها في احتجاجات هجوم الحمض، كانت تقوم بحملة للمطالبة بحقها في العمل كمحامية، بعد أن تم تعليق عملها كمحامية لمدة ثلاث سنوات بتاريخ 18 تشرين الأول 2014 نتيجة لعملها في مجال حقوق الإنسان. وكانت تقوم باحتجاجات يومية أمام مقر نقابة المحامين في طهران مع لافتة كتب عليها "الحق في العمل، الحق في أن أكون مختلفة".

في عام 2014، استمرت المدافعة عن حقوق الإنسان والمحامية **نرجس محمدي** للتعرض للمضايقات القضائية. فقد تم استدعائها في شهر تشرين الثاني إلى سجن إيفين والتحقيق معها لمدة ست ساعات. ويعتقد أن استدعائها قد يكون ذات صلة بوفاة الناشط في مجال حقوق الإنسان والمدون **الستار بهشتي**، الذي توفي في مركز للشرطة بعد أن تعرض للتعذيب. قامت **نرجس محمدي** بعمل فيلم في قبره والذي نشر كفيروس على الشبكات الاجتماعية. في عام 2012، حكم على **نرجس محمدي** بست سنوات في السجن بتهم من بينها العضوية في مركز حقوق الإنسان والدعاية ضد الدولة والتجمع والتواطؤ ضد الأمن القومي. وقد أطلق سراحها بكفالة، واستمرت في الكفاح من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ولا تزال الطالبة والناشطة والمدافعة عن حقوق المرأة **بهاره هدايت** رهن الاحتجاز، بعد اعتقالها بتاريخ 31 كانون الأول 2009. حيث تقضي حكما بالسجن لتسع سنوات ونصف بسبب عملها السلمي في مجال حقوق الإنسان. وكانت المتحدثة باسم الحركة الطلابية الإيرانية المؤيدة للديمقراطية، وناشطة في مجال حقوق النساء الناشطات ومدافعة عن "حملة المليون توقيع" للمطالبة بتغييرات على القوانين التمييزية ضد المرأة.

العراق

شهد العام 2014 تدهورا في أوضاع حقوق الإنسان في العراق مع تصاعد الاشتباكات المسلحة بين الحكومة والمعارضة. في شهر حزيران 2014 تفاقمت الأزمة مع قيام الجماعات المسلحة المعارضة بما فيها الدولة الإسلامية أو الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بشن هجوما كبيرا وأعلنت حالة الطوارئ. وارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل داعش وكذلك من قبل الحكومة. كما جذبت الإبادة الجماعية ضد اليزيدية والمسيحيين في محافظة نينوى على يد داعش الاهتمام وتدخل العالم. ففي مؤتمر دولي في باريس في ايلول، تعهد القادة الدبلوماسيين من أكثر من 30 دولة باستخدام جميع الوسائل الضرورية لهزيمة تهديد داعش العالمي.

وإزاء هذه الخلفية من الفظائع والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، يستمر المدافعون عن حقوق الإنسان بالقيام بعملهم السلمي. يستمر استهداف أولئك الذين يدعون لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير.

أصدرت هيئة الاتصالات والإعلام التي تديرها الحكومة المبادئ التوجيهية الإلزامية الجديدة لوسائل الإعلام التي تنتهك التزام العراق بحماية حرية التعبير. حيث يطالبون وسائل الإعلام بتجنب نشر المعلومات حول القوات المتمردة للجمهور وتطلب منهم أن يقدمون تقاريرا تصب في مصلحة القوات الحكومية فقط.

في شهر آذار 2014، قتل المدافع عن حقوق الإنسان والصحفي **محمد بديوى** من قبل نقيب من الحرس الرئاسي عند نقطة تفتيش في بغداد بينما كان في طريقه إلى العمل. وكان مدير إذاعة أوروبا الحرة / راديو ليبرتي العراق "العراق الحر" وأستاذ جامعي في كلية الإعلام في بغداد. ويشكل مقتله جزءا من نمط استهداف الصحفيين ودليل صارخ للخلفية الخطيرة ضد الصحفيين والإعلاميين وجميع أولئك الذين يمارسون ويعززون حرية التعبير في العراق.

في أيار، اعتقل ناشط حقوق الإنسان **علي حسين عبود** من قبل الشرطة القضائية في النجف. وهو رئيس رابطة الرافدان لحقوق الإنسان في النجف وكان ناشطاً في الآونة الأخيرة في مكافحة الفساد وتعزيز حقوق المرأة. واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي قبل أن يطلق سراحه بتاريخ 22 تموز 2014 من دون تهمة.

بتاريخ 22 أيلول 2014، أعدمت المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان **سميرة صالح النعيمي** من قبل مجموعة من الرجال المقنعين الذين ينتمون إلى داعش. وكانت قد اختطفت من منزلها قبل أسبوع بعد أن كانت قد وصفت الأضرار الواسعة النطاق التي سببها داعش في مدينة الموصل "بالهمجية". لقد عملت بلا كلل كمحامية ومدافعة عن حقوق الإنسان، وفي الدفاع عن المعتقلين ودعم الأسر المحرومة في المدينة.

قام مركز الخليج لحقوق الإنسان بمهمة إلى كردستان العراق في أيلول 2014. واجتمع مع العديد من منظمات المجتمع المدني ونشر تقرير كردستان العراق: لا ملاذ آمن للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين، الذي يوثق البيئة المقيدة التي يعمل بها المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وعلى الرغم من وجود الآلاف من منظمات حقوق الإنسان المسجلة رسميا، فإن العديد من هذه المنظمات تعمل في بيئة خطرة وتتعرض للمضايقات نتيجة لذلك، خاصة منظمات حقوق المرأة. تم سجن الصحفيين من قبل الحكومة الإقليمية الكردية نتيجة لعملهم، وقتل ثلاثة في السنوات الست الماضية مع عدم إجراء أية تحقيقات مناسبة في وفاتهم.

الكويت

لقد تم تسليط الضوء على القيود المفروضة على حرية التعبير، وإساءة استخدام النظام القضائي لمهاجمة المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النشطاء البدون، وفشل الحكومة في حل محنة مجتمع البدون "عديمي الجنسية" في تقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان: الكرامة لا ثمن لها في الكويت، الذي تم نشره في نيسان 2014 عقب مهمة إلى الكويت. وأصدر التقرير توصيات للحكومة بما في ذلك الدعوات إلى إلغاء المادتين 25 و 111 من قانون العقوبات، اللتان تقيدان

الحق في حرية التعبير؛ وضمان عمل إجراءات عادلة في القضايا القانونية؛ ومنح الجنسية للبدون، الذين يشكلون أكثر من 100,000 من السكان.

إن استهداف جماعة البدون وجميع أولئك الذين يعملون على تعزيز حقوقهم استمر طوال عام 2014. وفي شهر شباط تم استدعاء المدافعين عن حقوق الإنسان **نواف الحنضل** و**هديل بقريص** للمثول أمام سلطات أمن الدولة للتحقيق. وشارك كل من الناشطين في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت، على سبيل المثال، مظاهرات البدون التي غالبا ما تكون مستهدفة من قبل قوات أمن الدولة.

بتاريخ 24 شباط 2014، اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان والناشط في مجتمع البدون **عبدالحكيم الفضلي** جنبا إلى جنب مع شقيقه **عبد الناصر الفضلي** بتهم تتعلق بمظاهرة لدعم حقوق البدون. تم استجوابهما من دون وجود محام. وأطلق سراح عبد الناصر الفضلي بتاريخ 31 اذار. واعتقل عبد الحكيم الفضلي في السجن المركزي وبدأ إضرابا عن الطعام بتاريخ 5 نيسان بعد أن تم تمديد اعتقاله. وفي النهاية أطلق سراحه بتاريخ 8 نيسان. وقال الإخوة للمحكمة أنهما تعرضا للتعذيب أثناء الاحتجاز، ولكن تم تجاهل ادعاءاتهم.

وتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان الذين شاركوا في مراقبة الاحتجاجات السلمية وانتهاكات حقوق الإنسان إلى الاعتداء الجسدي والمضايقات القضائية في محاولة لعرقلة عملهم. بتاريخ 3 تموز 2014، اعتقل أحد المدافعين عن حقوق الإنسان وعضو المرصد الكويتي لحقوق الإنسان، **محمد سهود العنزي** على أيدي أفراد من القوات الخاصة اثناء مراقبته لمظاهرة سلمية. حيث تعرض للضرب والاعتقال التعسفي في إدارة التحقيقات الجنائية قبل أن يطلق سراحه في اليوم التالي.

بتاريخ 7 تموز 2014، اعتقل **عبد الحكيم الفضلي** مرة أخرى كنتيجة مباشرة لعمله المشروع والسلمي في مجال حقوق الإنسان. حيث تم اعتقاله لمدة شهر قبل أن يطلق سراحه لجلسة المحاكمة التالية. خلال الاحتجاز تعرض لسوء المعاملة والاعتداء الجسدي وبدأ إضرابا عن الطعام احتجاجا على ذلك. في شهر أيلول، حكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر بعد اتهامه بالاعتداء على ضابط شرطة على الرغم من أن السجلات الطبية تؤكد أنه هو نفسه قد تعرض للضرب من قبل ضابط الشرطة ذاته. لم يسمح له باستدعاء شهود كجزء من دفاعه. وتأجلت محاكمته من قبل محكمة الجنح الكويتية وتم تمديد اعتقاله في مناسبتين.

تواجه حرية التعبير قيودا مستمرة في الكويت ويتم استهداف الذين يمارسون ويعززون هذا الحق الأساسي نتيجة لذلك. بتاريخ 27 آب 2014، تم استدعاء المدون والناشط في مجال حقوق الإنسان وعضو اللجنة الوطنية لمراقبة انتهاكات **محمد العجمي** إلى إدارة التحقيقات الجنائية. وعندما وصل إلى هناك، تم احتجازه على ذمة التحقيق قبل أن يطلق سراحه بتاريخ 2 أيلول بكفالة. وكان قد اعتقل سابقا بتاريخ 6 حزيران 2014، أثناء رصده انتهاكات خلال مسيرة "الكرامة للأمة"، وأفرج عنه في اليوم نفسه.

في شهر أيلول، قام مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين والجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية وحملة القيادة النسائية واللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات، بتنظيم حدث جانبي في الدورة الـ27 لمجلس حقوق الإنسان لإطلاق تقرير جديد بعنوان *مفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان ودول الخليج: تحليل الإجراءات المتخذة منذ عام 2011*، وللحديث عن حملة القيادة النسائية في المملكة العربية السعودية وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في الكويت. وتحدث خلال الفعالية **نواف الحنظل**، وهو مدافع مستقل عن حقوق الإنسان من الكويت، حول الهجمات المستمرة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد. وذكر على وجه التحديد قضيتي **عبد الحكيم الفضلي** و**محمد العجمي**. كما تحدث عن مجتمع البدون في الكويت ووصف كيف تواصل السلطات انتهاك حقوقهم الأساسية. وسلط مركز الخليج لحقوق الإنسان الضوء على أن الكويت لم تتلق نفس القدر من الاهتمام من قبل آليات الأمم المتحدة في ظل الوضع الخطير لحقوق الإنسان في البلاد.

بتاريخ 19 تشرين الاول 2014، حكم على المدافع عن حقوق الإنسان **سليمان بن جاسم** بالسجن لمدة شهر واحد بعد محاكمة لم تلتزم بالإجراءات العادلة. فبعد عدد من التأجيلات، تم النظر في القضية من قبل المحكمة بتاريخ 12 تشرين الأول 2014 بناء على اتهامات ملفقة بالمشاركة في مظاهرة غير مرخصة ومخالفة أوامر الشرطة. في شهر نيسان 2013، وبينما كان يقوم بالرصد السلمي لمظاهرة في مدينة الكويت نيابة عن اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات، تم الاعتداء عليه بعنف واعتقل من قبل اثنين من ضباط الشرطة من القوات الخاصة. وكان قد اعتقل لمدة ثلاثة أيام قبل أن يطلق سراحه بتاريخ 21 نيسان 2013. وتم رفض الشكوى التي رفعها ضد الشرطة. ولا يزال الآن طليقاً في انتظار استئناف حكم تشرين الأول لغاية تاريخ كتابة التقرير.

عُمان

في عمان، لا تزال حرية التعبير تخضع لقيود كما يتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في وسائل الإعلام، وتستخدم قوانين التشهير الجنائي بشكل متزايد ضدهم في محاولة لعرقلة عملهم. كما تتواصل سوء المعاملة والتعذيب بحق المدافعين عن حقوق الإنسان أثناء احتجازهم لتكون مصدر قلق بالغ.

أصبحت ممارسة التعذيب على نطاق واسع في المؤسسات العقابية في دولة عمان رد فعل الدولة الغير محسوب على التعبير السياسي المستقل. ونشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً تم إطلاقه رسميا بفعالية جانبية في الدورة الـ25 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف بشهر آذار، حيث يصف التقرير مهمة المركز لسلطنة عمان في عام 2013 ويوثّق ترسانة من أساليب التعذيب المستخدمة بما في ذلك الإعدام الوهمية، والضرب، وتغطية الرأس، والحبس الانفرادي، والخضوع لدرجات الحرارة والضجيج المستمر وسوء المعاملة والإذلال.

يُسمح بازدهار التعذيب على خلفية الاعتقال التعسفي على نطاق واسع والاحتجاز في الاماكن السرية. ومن الأمثلة على ذلك حالة **باسمة الراجحي**، وهي مذيعة معروفة في عمان أصبحت تشارك في حملات للتغيير الاجتماعي. وأيضاً كحالة الناشط في مجال حقوق الإنسان البارز **خلفان بداوي**، الذي عانى من بعض أكثر أساليب سوء المعاملة المستمرة على مدى العامين الماضيين، وقد تم تهديده بالأضرار الخطيرة في حال عدم توقف أنشطته في مجال حقوق الإنسان. بالإضافة إلى إدانته وسجنه بتهمة "إهانة السلطان"، تعرض للاعتقال التعسفي والتعذيب، كما تعرضت أسرته للمضايقات والترهيب.

لقد تم وضع المدافع عن حقوق الإنسان والناشط على الانترنت **نوح السعدي** في الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي في تموز قبل أن يطلق سراحه بتاريخ 7 آب 2014 مع عدم توجيه تهم رسمية بحقه. كما أن المدافع المعروف عن حقوق الإنسان **محمد الفزاري**، وهو مدون ومؤسس ورئيس تحرير مجلة المواطن الالكترونية، واجه مضايقات استمرت طوال عام 2014. ونشرت مجلة المواطن عددا من المقالات حول الفساد في الدوائر الحكومية، بما في ذلك النيابة العامة. وفي شهر كانون الأول، ألقي القبض عليه وتم حظره من السفر أثناء تواجده بمطار مسقط في طريقه إلى المملكة المتحدة. بتاريخ 30 آب، سلم نفسه بعد استدعائه من قبل المديرية العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي حتى إطلاق سراحه بتاريخ 4 أيلول.

كما واجه المدافع البارز منذ فترة طويلة عن حقوق الإنسان والمدون **سعيد جداد** مضايقات قضائية نتيجة لممارسته حقه في حرية التعبير. وقد أطلق سراحه بكفالة في كانون الاول عقب ورود تقارير بأن حياته في خطر بسبب تدهور صحته وسوء المعاملة في السجن. ألقي القبض عليه بتاريخ 10 كانون الأول 2014، اليوم العالمي لحقوق الإنسان، خلال اقتحام منزله من قبل قوات الأمن واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي. وتم حظره من السفر منذ تموز 2014 على الرغم من انه علم بالموضوع فقط في شهر تشرين الاول. واعتقل أيضاً **سعيد آلدارودي**، وهو كاتب وناشط على الانترنت، وتم وضعه بمعزل عن العالم الخارجي بعد استدعائه للمثول أمام القسم الخاص للشرطة العمانية في تشرين الأول، حيث يقال بأنه تم اعتقاله بسبب منشورات على الإنترنت.

قطر

في ورقة مشتركة قدمت إلى الدورة 19 للمراجعة العالمية الدورية في الأمم المتحدة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، أثار التحالف العالمي لمشاركة المواطنين ومركز الخليج لحقوق الإنسان قلقهما إزاء القيود التعسفية على الحق في حرية التعبير في قطر، وقاما بتلخيص البيئة التي يعمل في ظلها المدافعون عن حقوق الإنسان. فقد واصلت الحكومة في عام 2014 توظيف التدابير التشريعية والغير قانونية للحد من نشاط المجتمع المدني. وتم تسليط الضوء على الوضع مرة أخرى في حزيران خلال لقاء جانبي في الدورة 26 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، بتنظيم مشترك مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وهيومن رايتس ووتش، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين.

حيث تحدثا جوستورك، عضو مجلس إدارة مركز الخليج لحقوق الإنسان، ونائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش عن الوضع في قطر. ووصفا كيف على الرغم من أن دستور قطر يضمن حرية التجمع وتكوين الجمعيات، إلا أن هذه الحقوق قيدت بشدة في الممارسة العملية. ومن الأمثلة على ذلك قضية الشاعر **محمد بن الذيب العجمي** الذي تم الحكم عليه بالسجن مدى الحياة في عام 2011، وتم تخفيضه لاحقا إلى 15 عاما، بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم. وجاء اعتقاله بسبب نشر كتابه "قصيدة الياسمين" الذي ينتقد الحكومات في جميع أنحاء منطقة الخليج في أعقاب انتفاضات الربيع العربي.

دخل قانون مكافحة الجريمة الالكترونية الجديد حيز التنفيذ في أيلول، مما يهدد حرية التعبير بشكل أكبر. ويخشى أن هذا القانون، الذي يتضمن أحكاما غامضة، سوف يُستخدم كأداة لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وإعاقة عملهم المشروع و السلمي. على سبيل المثال، يمكن أن يحكم على شخص لمدة ثلاث سنوات في السجن وغرامة تصل إلى 500,000 ريال قطري (حوالي 140,000 دولاراً أمريكيا) إذا وجد بأنه مذنب بتهمة "نشر أخبار كاذبة بهدف زعزعة استقرار الأمن القومي" أو "باستخدام المواقع لنشر الإرهاب أو دعم الجماعات الإرهابية ".

أثناء الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في شهر أيلول، قدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان مداخلة شفوية معربان عن استيائهما من رفض حكومة قطر لقبول العديد من التوصيات التي طرحت خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك الدعوة لاحترام حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات.

المملكة العربية السعودية

كانت حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية رهيبة في عام 2014، حيث لا زال المدافعون عن حقوق الإنسان رهن الاعتقال بتهم ملفقة، ويتعرضون بشكل متزايد للاعتقال والمحاكمات والأحكام الطويلة والمضايقات نتيجة لأنشطتهم السلمية. ووفقاً لتقارير موثوقة تلقاها مركز الخليج لحقوق الإنسان، تواصل سلطات الدولة سوء معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان على نطاق واسع. كما أن حقوق النساء والفتيات لا تزال تنتهك، واستهداف المدافعات عن حقوق الإنسان يزداد، خاصة اللواتي يدافعن عن حق المرأة في قيادة السيارة.

لقد سلط مركز الخليج لحقوق الإنسان الضوء في شهر تموز على الحملة ضد نشطاء الإنترنت في المملكة العربية السعودية، حيث تم لفت الانتباه إلى التهديدات والمضايقات وحملات التشويه والاحتجاز وسوء المعاملة والمضايقات القضائية التي يواجهها هؤلاء النشطاء. ويتم احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الإنترنت مع المجرمين المدانين في سجون بريمان، ذهبان، شعار، الطرفية، أليشا، والحائر، حيث يتعرضون لظروف غير إنسانية. وعلى الرغم من الوضع الخطير، كانت استجابة المجتمع الدولي والهيئات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة مخيبة للآمال للغاية.

بتاريخ 15 نيسان، تم اعتقال محامي حقوق الإنسان، ومؤسس ومدير مرصد حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية **وليد أبوالخير**، حيث تم حبسه بتهم ملفقة تتعلق بعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان، تحت إطار قانون مكافحة الجريمة الإلكترونية بعد محاكمة جائرة. وحكم عليه بالسجن لمدة 15 عاما والمنع من السفر لمدة متساوية، وغرامة مالية قدرها 53,300 دولار أمريكي تقريبا. وتشير التقارير إلى أنه تمت معاملته بسوء داخل السجن، وأنه تعرض للحبس الانفرادي والحرمان من الرعاية الطبية اللازمة، بالإضافة إلى اعتقاله مع المجرمين المدانين. لم يسمح لزوجته سمر بدوي بزيارته. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءات حول هذه القضية في أشهر آب وتموز وحزيران ونيسان. كما أصدر نداء في شهر شباط يتعلق بقضية أخرى ضده، عندما تم تثبيت حكما بالسجن بحقه لمدة ثلاثة أشهر بسبب عريضة وقع عليها مع 64 شخصاً آخرين حول محاكمة الإصلاحيين بجدة وأحداث القطيف في كانون الاول عام 2011.

في شهر نيسان، تم الحكم على المدون والعضو المؤسس في مركز العدالة لحقوق الإنسان **فاضل المناسف** بالسجن لمدة 15 عاما، كما تم منعه من السفر لمدة 15 عاما تبدأ بعد الإفراج عنه، بالإضافة إلى دفع غرامة مالية. في شهر أيلول تم تخفيض عقوبته سنة واحدة. ولا زال المناسف معتقلاً منذ شهر تشرين الأول 2011. أما التهم الموجهة إليه تتعلق بالتحريض والمشاركة في الاحتجاجات، وكتابة المقالات ضد أمن الدولة ونشرها على الانترنت، والتوقيع على عريضة مناهضة للحكومة، والاتصال مع وسائل الإعلام الأجنبية دون ترخيص، وجلب المراسلين الصحفيين إلى الاحتجاجات ومنحهم معلومات ضارة عن المملكة. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان النداءات المتتالية حول قضيته في أشهر نيسان وحزيران وأيلول.

حكم على المدافع عن حقوق الإنسان **رائف بدوي** لمدة 10 أعوام في السجن و 1000 جلدة والمنع من سفر لمدة 10 سنوات تبدأ بعد انقضاء عقوبة السجن والمنع من استخدام وسائل الإعلام وغرامة قدرها مليون ريال سعودي (حوالي 266,600 $). حيث صدر الحكم بحقه بتاريخ 7 أيار 2014 بعد احتجازه لمدة سنتين تقريبا. بدوي هو المؤسس المشارك ورئيس تحرير موقع الشبكة الليبرالية السعودية، وهو منتدى على الانترنت أنشئ لتعزيز الجدل السياسي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية. واحتجز منذ 17 حزيران 2012 داخل سجن في مدينة جدة. لقد جاءت عقوبته نتيجةً لإنشاء هذا الموقع ودعواته للإصلاحات في المملكة. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءات حول قضيته في أشهر تشرين الأول وأيلول وأيار. كما تم جلده 50 جلدة في العلن بتاريخ 9 كانون الثاني عام 2015.

وحكم على المحامي **عبد الرحمن الصبيحي** و **بندر النجيثان** و**عبدالرحمن الرميح** بتهم تشمل "المساس بالنظام العام" و "إهانة القضاء" عبر تويتر. وتراوحت الأحكام ما بين خمس إلى ثماني سنوات في السجن، والمنع من السفر وحظر استخدام والظهور على وسائل الاعلام الاجتماعية.

لا تزال محنة أعضاء الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية، وهي منظمة أنشئت في عام 2009، مصدر بالغ للقلق. وكانت أهداف المنظمة غير الحكومية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وزيادة الوعي بالحقوق، وتمكين السكان المهمشين والضعفاء وتعزيز إطار حقوق الإنسان كمفهوم متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وأغلقت السلطات الجمعية في شهر آذار 2013 وتم استهداف الأعضاء الإحدى عشر المؤسسين بشكل مستمر وتعرضوا لمضايقات قضائية واتهامات ملفقة. ثمانية من عشرة أعضاء المؤسسين لا زالوا رهن الاحتجاز حتى تاريخ كتابة التقرير. في شهر نيسان، تم استدعاء أحد المؤسسين **الدكتور عبد الرحمن حامد** للمثول أمام مكتب التحقيقات الجنائية حيث اعتقل واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي. ويعتقد أنه محتجز حاليا في سجن بريدة.

في شهر عام 2014، تم اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان **عبد العزيز الغامدي**، الذي أظهر دعمه للجمعية السعودية وقدم المساعدة لأفراد أسرة الأعضاء المحتجزين. وتم احتجازه بعد اقتحام منزله الذي تخلله مصادرة الأموال والكتب وأجهزة الكمبيوتر. في شهر آذار عام 2014، بدأ المدافعون عن حقوق الإنسان المعتقلين والمؤسسين المشاركين في الجمعية السعودية الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني إضرابا عن الطعام احتجاجا على أوضاعهم في سجن الحائر في الرياض.

في شهر تشرين الثاني 2014، تم الحكم على العضو المؤسس في الجمعية السعودية **فوزان الحربي** بالسجن لمدة 10 سنوات تليها حظر السفر لمدة عشر سنوات. وكانت التهم الموجهة إليه تشمل المشاركة في تأسيس منظمة غير مرخصة (الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية)، و"التحريض على عصيان الحاكم من خلال الدعوة لمظاهرة"، و "اتهام القضاء بأنه غير قادر على تحقيق العدالة". لقد أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداء حول قضيته بالاشتراك مع مرصد حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

اعتقلت المدافعة عن حقوق المرأة **سعاد الشمري** وتم توجيه التهم بحقها في شهر تشرين الاول بسبب قيامها بنشر على تويتر تغريدات تدافع عن حقوق المرأة. ولم يسمح لمحاميها أن يكون حاضرا أثناء التحقيق معها، كما لم يسمح لها بقراءة محضر الاستجواب.

في تشرين الأول، حكم على المدون والمدافع عن حقوق الإنسان **مخلف الشمري** لمدة عامين في السجن و 200 جلدة. لقد اعتقل عدة مرات في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اعتقاله بتاريخ 15 تموز 2010 بتهمة "إزعاج الآخرين". وقد أطلق سراحه بكفالة بتاريخ 24 شباط 2012. وأيدت المحكمة الجزائية المتخصصة بالاستئناف في الرياض بتاريخ 3 تموز 2014 الحكم ضد الشمري بالسجن لمدة خمس سنوات وحظر السفر لمدة عشر سنوات تبدأ بعد الانتهاء من حبسه، والمنع من كتابة المقالات، والوصول إلى الإنترنت والظهور في وسائل الإعلام. لقد أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً سابقاً حول قضيته في ايلول عندما استدعي إلى مديرية المخابرات العامة، وتم إعلامه بقرار وزارة الداخلية باغلاق حسابه على تويتر في شهر اذار.

في شهر تموز، أوقفت المدافعة عن حقوق الإنسان والناشطة في حملة قيادة المرأة **علياء فريد** من قبل الشرطة وتم إحضارها إلى مركز الشرطة. وتم الحجز على سيارتها لمدة أسبوع وأجبرت على التوقيع على تعهد بعدم القيادة مرة أخرى إلا في حالة الطوارئ.

في شهر كانون الأول 2014، تم اعتقال الناشطتين في حقوق المرأة **ميساء العامودي** و**لجين الهذلول** بسبب قيادة السيارة، حيث سيتم النظر في قضيتهما من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة. لقد كانتا تعملان بقوة في الدفاع عن حق المرأة في قيادة السيارة في المملكة العربية السعودية وشاركتا بنشاط في حملتي " من حقي القيادة" و "حقي في كرامتي". وفي الشهر ذاته، تم فرض حظر السفر على المدافعة عن حقوق الإنسان **سمر بدوي** قبل أيام سفرها إلى بروكسل للمشاركة في المنتدى الـ16 للاتحاد الأوروبي للمنظمات الغير حكومية لحقوق الإنسان. في شهر أيلول تحدثت في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف حول انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، ودعت للإفراج عن زوجها **وليد أبو الخير**.

وفي مثال آخر حول تقييد حرية التعبير، تم حجب الموقع الإلكتروني لمركز الخليج لحقوق الإنسان من قبل السلطات السعودية في كانون الاول.

لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يمثلون أمام المحكمة الجنائية المتخصصة التي تنطوي ولايتها القضائية في التعامل مع المسائل المتعلقة بالإرهاب. ومن هؤلاء: المدافعون عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير، عيسى الحامد وهو عضو مؤسس في الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية، ومخلف الشمري.

سوريا

تصاعد النزاع المسلح في سورية في عام 2014 مع المزيد من الهجمات الحكومية المكثفة والتعذيب وإعدام المعتقلين. ففي عام 2014، أصبحت سوريا أكبر مصدر للاجئين في العالم. وواصل المدافعون عن حقوق الإنسان في البلاد عملهم تحت التهديد المستمر بالمضايقات القضائية والاعتقال والسجن.

لقد تم اعتقال الآخرين واستمرار حبسهم رغم قرار مجلس الأمن رقم 2139، الذي اعتمد بتاريخ 22 شباط 2014 وأدان بشدة "الاعتقال التعسفي والتعذيب للمدنيين في سوريا (...)، فضلا عن عمليات الخطف والاختطاف والاختفاء القسري"، وطالب "بالتوقف الفوري عن هذه الممارسات وإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي".

بتاريخ 20 شباط عام 2014، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً مشتركاً مع خمس منظمات حقوق إنسان أخرى بعد اقتحام منزل محامي حقوق الإنسان **خليل معتوق**، واعتقال ابنته رنيم، وضرب ابنه والقبض على **جيهان امين** وهي محامية حقوق الإنسان وعضوة في لجنة الدفاع عن سجناء الرأي في سوريا والمنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا.

وفي شهر نيسان 2014، صدر نداء بالاشتراك مع الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان حول قضية المدافع عن حقوق الإنسان **عبد الهادي الشيخ عوض**، مدير معهد سورية الديمقراطية، الذي كان ضالعا أيضا في جهود المساعدات في سياق الصراع. وكان قد اعتقل في كانون الاول عام 2013، قرب الحدود السورية-اللبنانية، على أيدي أفراد من قوات الأمن الحكومية. ومنذ ذلك الحين تم منع تواصله مع المحامين أو أسرته، ولم يتم توجيه تهم محددة بحقه حتى الآن. وتشير تقارير غير مؤكدة بأنه قد تعرض للتعذيب الشديد من قبل قوات الأمن أثناء الاحتجاز.

بتاريخ 3 أيار عام 2014، اليوم العالمي لحرية الصحافة، دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى حماية الحق في حرية الرأي والتعبير، مع الإشارة إلى جملة أمور تتعلق بقضية أعضاء من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وهو منظمة غير حكومية رئيسية وكان لها دور أساسي في نشر المعلومات بشأن الوضع في سوريا إلى خارج البلاد. حيث أبرز مركز الخليج لحقوق الإنسان كيف يعاني المدافعون عن حقوق الإنسان بما فيهم الصحفيين والنشطاء على الإنترنت في جميع أنحاء منطقة الخليج من الترهيب والمضايقة والاعتقال والاحتجاز وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الإبلاغ السلمي والمشروع عن انتهاكات حقوق الإنسان أو لمجرد التعبير عن رأيهم.

بتاريخ 15 أيار، كان مركز الخليج لحقوق الإنسان من بين 104 منظمة مجتمع مدني، دعت أعضاء مجلس الأمن الدولي للموافقة على مشروع قرار مدعوم من ائتلاف واسع من البلدان لإحالة الوضع في سوريا إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، على أساس أن المحكمة الجنائية الدولية هي المحفل الأكثر قدرة على التحقيق بشكل فعال ومقاضاة الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن الجرائم الخطيرة لحقوق الإنسان وتقديم قدر من العدالة للضحايا في سوريا. ومع ذلك، منعت الصين وروسيا مجلس الأمن من اعتماد مشروع القرار بتاريخ 22 أيار، الذي كان من شأنه أن يحيل سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. (بيان الامم المتحدة، 22 أيار 2014: http://www.un.org/press/en/2014/sc11407.doc.htm).

بتاريخ 5 أيلول 2014، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان بياناً مشتركاً مع 78 منظمة أخرى لحقوق الإنسان، للمطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلين تعسفيا وهم المدافع عن حقوق الإنسان ومدير المركز السوري **مازن درويش** وزملائه **هاني الزيتانو** و**حسين غرير**. لقد تم اعتقال الرجال الثلاثة من قبل مخابرات القوات الجوية السورية خلال اقتحام مكاتبهم بتاريخ 16 شباط 2012. وتم محاكمتهم أمام محكمة مكافحة الإرهاب، ووجهت إليهم تهم "تشجيع

الأعمال الإرهابية" (وفقا للمادة 8 من قانون مكافحة الإرهاب 2012)، بناء على تهم تتعلق بأنشطتهم السلمية في الرصد ونشر المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان. وبحسب ما ورد، فإنهم يتعرضون لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. لقد أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً بتاريخ 26 آذار بعد ظهور أنباء حول هذه الاتهامات بعد عامين من اعتقالهم. وذلك بعد بيان مشترك آخر نشر بتاريخ 17 آذار 2014، يدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط وفقا لطلب مجلس الامن الدولي بتاريخ 22 شباط 2014 بالإفراج الفوري عن جميع الأشخاص الذين اعتقلوا تعسفا في سوريا.

في شهر أيار 2013، شمل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة طلباً بالإفراج الفوري عن موظفي المركز السوري الثلاث، وفي شهر كانون الثاني 2014، قال فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي أن الثلاثة قد حرموا بشكل تعسفي من حريتهم بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان، ودعا إلى إطلاق سراحهم فورا. وبتاريخ 9 حزيران 2014، صادق الرئيس السوري بشار الأسد على المرسوم التشريعي رقم 22 بشأن إعلان العفو عن الكثير من التهم التي يواجهها النشطاء السلميين، بما في ذلك "إضعاف الشعور القومي"، وكذلك حول بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب التي يتم استخدامها لإسكات المعارضة. إن هذا العفو يشمل التهم التي يواجهها الرجال الثلاثة؛ ومع ذلك، ما زالوا رهن الاحتجاز.

بتاريخ 18 تموز 2014، كان مركز الخليج لحقوق الإنسان من بين 12 منظمة حقوق إنسان دعت معا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن النشطاء المحتجزين تعسفا بعد العفو بما فيهم أعضاء المركز السوري. وتشير التقارير الواردة من دمشق بأن عدد الذين أفرج عنهم بموجب العفو لم يتجاوز 1,300 فرداً وشمل المجرمين العاديين. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الأشخاص المحتجزين بسبب أنشطة حقوق الإنسان مثل المناصر لحرية التعبير **باسل خرطبيل** تم استبعاده من العفو.

بتاريخ 2 تشرين الأول 2014، تم تقديم دعوة مشتركة من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان و 25 منظمة أخرى، من أجل إطلاق سراح محامي حقوق الإنسان **خليل معتوق** وزميله **محمد ظاظا**. معتوق يشغل منصب مدير المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، والذي كان يطالب سلميا بحقوق الإنسان على مدى 20 عاما. إن معتوق وزميله مفقودان منذ 2 تشرين الأول 2012، حيث يعتقد أنه تم إلقاء القبض عليهما عند نقطة تفتيش أمنية حكومية. لقد نفت أسرهم ومحاميهم المعلومات التي تتعلق بمكان وجودهما، كما تواصل السلطات إنكار وجودهما في الاعتقال على الرغم من التقارير المحلية التي تقول عكس ذلك مما يضعهم في خطر متزايد من سوء المعاملة. وقد صدر بيان مشترك سابق حول القضية بتاريخ 5 أيار 2014، أي بعد عام ونصف من اختطافهم.

بتاريخ 9 كانون الأول 2014، رحب مركز الخليج لحقوق الإنسان بالافراج عن **جديع نوفل**، المدير التنفيذي للمركز السوري للديمقراطية والحقوق المدنية. وكان قد اعتقل بشكل تعسفي واحتجز بتاريخ 31 تشرين الأول 2014 في مكتب الهجرة القريب من الحدود السورية-اللبنانية من قبل قوات الأمن الحكومية، عندما كان عائدا إلى دمشق بعد حضور ورشة عمل لحقوق الإنسان في بيروت. بتاريخ 16 كانون الأول 2014، وافق قاض التحقيق الثاني في ريف دمشق إطلاق سراحه، وقد أيد هذا القرار بتاريخ 17 كانون الأول 2014 بعد رفض استئناف المدعي العام.

بتاريخ 9 كانون الأول 2014، كان مركز الخليج لحقوق الإنسان من بين 57 منظمة، قامت بإصدار بيان بشأن قضية أربع نشطاء بارزين في مجال حقوق الإنسان الذين اختطفوا بتاريخ 9 كانون الأول 2013 في دوما. لا زالت المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان السورية **رازان زيتونة** وزوجها **وائل حمادة** و**سميرة خليل** و**ناظم حمادي** مفقودين بعد مرور عام على اختطافهم من قبل مجموعة من الرجال المسلحين في مكاتب مركز توثيق الانتهاكات، وهي منظمة سورية تراقب حقوق الإنسان. وقد صدر بيان سابق حول قضيتهم بتاريخ 27 أيار مع 44 منظمة أخرى. منذ اعتقالهم، لم يكن هناك أي معلومات حول صحتهم ووضعهم أو مكان وجودهم، ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن اختطافهم، كما لم يقم أي أحد بطلب شيء مقابل إطلاق سراحهم. في بيان مشترك، حث مركز الخليج لحقوق الإنسان وغيره من المنظمات غيرالحكومية جماعات المعارضة المسلحة على وقف الاعتقال التعسفي، وخطف واحتجاز الأشخاص بسبب أنشطتهم السلمية، الصحفية، أو الإنسانية وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139.

الأمارات العربية المتحدة

إن اتجاه السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة لتقييد الحق في حرية الرأي والتعبير في البلاد كان واضحا طوال عام 2014. حيث تعرض المعتقلين المدافعين عن حقوق الإنسان، بما فيهم مجموعة من السجناء تعرف باسم الامارات العربية المتحدة94 لسوء المعاملة، كما تعرضت أسرهم للمضايقات.

إن المدافعون عن حقوق الإنسان تحت خطر الاستهداف في إطار قانون مكافحة الإرهاب الذي تمت الموافقة عليه في آب 2014. ودعا ائتلاف من المنظمات الغير حكومية بما فيها مركز الخليج لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كانون الاول إلى العمل من أجل ضمان عدم استخدام التشريع كأداة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما وأن منظمات حقوق الإنسان كانت من بين الذين وردت أسماؤهم في قائمة المنظمات الإرهابية من قبل السلطات في تشرين الثاني عام 2014. وتشمل الأحكام بموجب التشريع المقترح على عقوبة الإعدام والسجن المؤبد.

في شهر كانون الثاني، اعتقلت السلطات **عائشة إبراهيم الزعابي** بشكل تعسفي بينما كانت تحاول مغادرة البلاد مع ابنها البالغ من العمر 18 شهرا. الزعابي هي زوجة المدافع عن حقوق الإنسان **محمد صقر الزعابي**، الذي أدين غيابيا في محاكمة 94 مدافعاًوناشطاً عن حقوق الإنسان في تموز 2013، حيث عرفت القضية باسم الامارات العربية المتحدة 94.

وحكم على المدافع عن حقوق الإنسان والناشط على الانترنت **أسامة النجار** بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها 136,000 دولار أمريكي تقريبا. وكان قد اعتقل بعنف بتاريخ 17 آذار 2014؛ ولكن لم يمثل أمام المحكمة حتى شهر أيلول، عندما تم اعتماد قانون جديد لمكافحة الإرهاب. ووجهت إليه تهمة الانتماء إلى مجموعة الإصلاح، والاساءة والتحريض على الكراهية ضد الدولة عبر تويتر، ونشر الأكاذيب حول تعذيب والده **حسين النجار**، أحد أفراد الإمارات العربية المتحدة94، الذي يقضي حاليا 11 عاما بالسجن بسبب أنشطته في مجال حقوق الإنسان. وقد تعرض للتعذيب وسوء المعاملة بشكل مستمر. لقد أصدر مركز الخليج نداءً حول قضية أسامة النجار في أشهر آذار ونيسان وأيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني، كما يستمر المركز في الدعوة إلى الإفراج عنه فورا.

في أيار 2014، تم رفض دخول المحامية البريطانية **فيكتوريا ميدس** إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وأبلغت أنها ممنوعة من دخول الإمارات مدة الحياة. ويخشى أن هذا الحكم جاء نتيجة مباشرة لعملها كمناصرة لحقوق الإنسان. وكانت المحامية قد زارت دولة الإمارات العربية المتحدة في تشرين الأول 2012 نيابة عن مركز الخليج والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش، حيث سعت وقتها إلى تقييم والبحث عن الردود على قرار الاتحاد الأوروبي اللاذع الذي أعرب خلاله عن قلقه العميق ازاء معاملة وقمع وترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين يمارسون سلميا حقوقهم الأساسية في حرية التعبير والرأي والتجمع في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأشارت في تقريرها إلى عدم تعاون السلطات وبأن النتائج التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي دقيقة بشكل واضح.

تتواصل سوء معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين في دولة الإمارات العربية المتحدة. فقد تم منع المحامي البارز في مجال حقوق الإنسان والرئيس السابق لجمعية الحقوقيين **محمد الركن** من الاتصال مع أسرته، وتعرض لسوء المعاملة في السجن ووضع في الحبس الانفرادي. وهو يقضي الآن حكما بالسجن لمدة عشر سنوات، حيث صدر الحكم في تموز 2013 بنهاية محاكمة مجموعة الإمارات العربية المتحدة94 السيئة السمعة.

في شهر آب، كتب مركز الخليج لحقوق الإنسان رسالة مفتوحة إلى الرئيس ونائب الرئيس ورئيس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم دبي، تتعلق بالمدافع عن حقوق الإنسان **عبيد الزعابي**، وتدعو إلى الإفراج الفوري عنه. ولكنه ما زال رهن الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي على الرغم من أن المحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي أعلنت براءته في أيار 2014، وذلك بعد اعتقاله في كانون الاول عام 2013. وتضمنت التهم الموجهة إليه "إنشاء حساب تويتر" و "نشر المعلومات التي تحرض على الكراهية.

لقد تم استهداف المدون والمدافع البارز عن حقوق الإنسان **أحمد منصور** بشكل مستمر من قبل قوات أمن الدولة. فبتاريخ 28 تشرين الأول 2014، تم اختراق حسابه على تويتر، ويعتقد أن المخترقين قد يكون لهم صلة مع جهاز أمن الدولة الإماراتي. إن منصور هو عضو مجلس استشاري في مركز الخليج لحقوق الإنسان، وكان واحدا من المبادرين في عمل عريضة بتاريخ 3 آذار 2011 تدعو إلى الإصلاح الديمقراطي في برلمان الإمارات العربية المتحدة. وسجن في وقت لاحق من ذلك العام، وأصبحت قضيته معروفة على نطاق واسع باسم الإمارات العربية المتحدة5. في حين أنه تم العفو عنه، لكنه لا يزال ممنوعاً من السفر بشكل تعسفي، ولم يستطع حضور اجتماعات مركز الخليج في واشنطن بتاريخ تشرين الثاني 2014.

اليمن

تم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائل الإعلام خلال العام 2014 نتيجة لممارسة حقهم في حرية التعبير. ففي أسبوع واحد فقط في شهر شباط 2014، تعرض تسعة صحفيين لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تشتمل على التهديد ومحاولة الخطف والاعتداءات الجسدية واللفظية والتشهير والاعتقالات التعسفية من قبل مسلحين مجهولين وأفراد من جهاز الأمن.

في آذار 2014، اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان **علي الديلمي** لمدة 12 ساعة في مطار صنعاء ومنع من السفر إلى الأردن حيث كان من المقرر أن يحضر اجتماع حقوق الإنسان على أساس الجنس في حالات الصراع والطوارئ. وهو رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، وهي منظمة غير حكومية تراقب انتهاكات حقوق الإنسان. في شهر آب، أطلق النار على سيارته أمام منزله.

شهد شهر أيلول سلسلة من الهجمات على محطات وسائل الاعلام والصحفيين. كما تم قصف منازل المقدم الصحفي **محمد الجماعي** والصحفي **إبراهيم حيدم** بالقذائف، وهما يعملان مع تلفزيون شباب اليمن وهي محطة مملوكة للقطاع الخاص. كما تمت مداهمة منازل مدير مؤسسة الشموع الإعلامية **سيف محمد أحمد الحضري**، والصحفيين **مبارك الشوال** و**يوسيد القاضي**. واعتقل **محمد عماد**، وهو مصور كان معروفا جيدا بتغطيته للثورة عام 2011، بينما كان يسير في أحد شوارع صنعاء، حيث تم احتجازه لعدة ساعات. حيث تم تفتيشه واستجوابه ومصادرة هاتفه المحمول. وبحسب ما ورد، أجبر العديد من الصحفيين على الاختباء وفرض الرقابة على عملهم بسبب مخاوف على سلامتهم وخوفا من الانتقام بسبب عملهم.

3. الخلاصة

في عام 2014، استمر المدافعون عن حقوق الإنسان بالعمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة في ظل بيئة قاتمة ومهددة. وتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بعدة طرق بما فيها التخويف والتهديد والتحرش كالمضايقات القضائية والاعتقال والأحكام الطويلة والتعذيب. على الرغم من ذلك، لا زالوا يعملون دون كلل ويرفضون الصمت.

إن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة في عام 2014 والحكومات التي جاءت عن طريق الربيع العربي لم تحسن الوضع بالنسبة للمدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أو أسرهم، حيث استمرت كل من الجهات الحكومية والغير حكومية في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. في عام 2014، أصدرت الحكومات في سلطنة عمان وسوريا العفو عن النشطاء، إلا أنها لم تنفذ بالكامل.

لقد تم استهداف الحق في حرية التعبير بشكل متزايد، حيث شهد العام 2014 مقتل الصحفيين واعتقال واحتجاز الناشطين على الإنترنت والمدونين. كما أن تشريعات مكافحة الجريمة الإلكترونية التي دخلت حيز التنفيذ في المملكة العربية السعودية، وقدمت في عام 2014 في قطر، يمكن استخدامها بشكل متزايد كأداة لاستهداف وحبس المدافعين عن حقوق الإنسان. وشهد عام 2014 أيضا إدخال تشريعات مكافحة الإرهاب المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة التي استخدمت ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، كما يوجد قوانين مماثلة في المملكة العربية السعودية والبحرين وغيرها. في الواقع، يكون الوضع صعباً للغاية عندما يتم توظيف القوانين التشريعية من أجل انتهاك حقوق الإنسان وإسكات المدافعين عنها.

لا يزال العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان رهن الاعتقال حيث يتعرضون للتعذيب وظروف غير إنسانية، على الرغم من الدعوات لإطلاق سراحهم من قبل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. في ختام عام 2014، لا يزال العديد من الإمارات العربية المتحدة94، وأعضاء المركز السوري للإعلام، وقضية أربعة دوما في سوريا، و**وليد أبو الخير** و**رائف بدوي**، وكذلك أعضاء الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية في المملكة العربية السعودية، ومدافعون بارزون عن حقوق الإنسان في البحرين بما فيهم مؤسس مركز الخليج لحقوق الإنسان **عبد الهادي الخواجة**، والدكتور **عبد الجليل السنكيس** و**ناجي فتيل** من بين المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين بسبب عملهم.

إن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج حرجة للغاية. ولكن هذا لم ينعكس في تحركات المجتمع الدولي في عام 2014 والتي كانت مطلوبة. لقد ذكر المفوض السامي الجديد للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين المجتمع الدولي أثناء خطابه في يوم حقوق الإنسان عام 2014 قائلاً:

"يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق": هي ربما أكثر الكلمات الرنانة والجميلة في أي اتفاق دولي، وفي وعود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية التي ترتكز عليها حياة خالية من العوز والخوف. إن حقوق الإنسان هذه ليست الخاصة بكل بلد. فهي ليست مكافأة على السلوك الجيد، أو تخص عصر معين أو فئة اجتماعية. بل هي استحقاقات غير القابلة للتصرف لجميع الناس، وفي جميع الأوقات وفي كل مكان" ...

من الضروري أن يشهد العام 2015 تضافر الجهود من قبل جميع أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان لضمان أن المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج يمكنهم القيام بعملهم المشروع و السلمي في تعزيز وحماية هذه الحقوق العالمية الغير قابلة للتصرف في بيئة آمنة وداعمة. ويلتزم مركز الخليج لحقوق الإنسان بمواصلة عمله في التحقيق والإبلاغ والاحتجاج على انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت في المنطقة.